تقييم جاهزية الشراكة المجتمعية للجامعات العراقية–إنموذج مقترح لجامعة اربيل التقنية

أ.م.د. علاء أحمد حسن / كلية الإدارة والاقتصاد/ م.م. سعد هادي الجاوشلي/ الكلية التقية الادارية
جامعة الموصل جامعة اربيل التقنية

المستخلص

هدف البحث تحديد الدور المعاصر لمؤسسات التعليم العالي في ظل معطيات البيئة الراهنة التي تزخر بالعديد من المتغيرات التي أسست بظلالها مفهوماً جديداً للجامعات باعتبارها شريك يتحمل مسؤولية حدوث النقلة النوعية للمجتمع من خلال مشاركتها مع المؤسسات الأخرى العاملة فيه بمختلف أنواعها حكومية ، خاصة ، منظمات مجتمع مدني. وجاء ذلك من خلال تقديم تأطير فكري لمضامين الشراكة المجتمعية تضمنت الإشارة إلى ماهية الشراكة المجتمعية ،وعرض المحددات التي تقف في وجه تنمية وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي .

اعتمد البحث المنهج الوصفي في عرض محاور البحث ،وتبنى إنموذج يمثل العناصر التي تحدد جاهزية الجامعات لإقامة الشراكة المجتمعية واستمد النموذج فكرته من نظرية النظام المفتوح ،وأخيراً خرج البحث بجملة من الاستنتاجات منها " تتحدد جاهزية الجامعات لإقامة علاقة شراكة مجتمعية بقدرتها على خدمة المجتمع من خلال كوادرها التدريسية وطلبتها ، فضلاً عن قدرتها على توسيع نطاق تخصصاتها العلمية ومجاراة ركب التطور العلمي والتقني في المجالات المختلفة بما يؤشر إمكانيتها في إحداث نقلة نوعية لها وللمنظمات المشاركة والمتحالفة معها".

Abstract

The research aims to determine the role of contemporary higher education institutions in the current environment , which is rich in many of the variables that established overshadowed a new concept of universities as a partner bears the responsibility occurrence of a paradigm shift for the community through its involvement with other institutions working in which various types of government , private , civil society organizations . It came through the provision of ideal framing of the contents of the partnership included a reference to what the community partnership , and display limitative that stand in the face of the growth and development of higher education and scientific research.

The research descriptive approach in the presentation of themes , and built a model representing the elements that determine the readiness of universities to establish a community partnership model was derived his

idea of open system theory, and finally came out Find a set of conclusions which " is determined by the readiness of universities to establish a partnership of community in its ability to serve the community through its Faculty members and students , as well as its ability to expand and keep up with scientific specializations rode scientific and technical development in various fields including indicates its potential to make a quantum leap to her and to the participating organizations and allies . "

مقدمة : مارست الجامعات منذ وجودها الى اهداف كانت مبادرة في تحقيقها واصبحت منهجاً عملياً للجامعات والحكومات على حد سواء، وكل الابداعات والابتكارات بغض النظر عن شخصية مبتكريها تطورات في الجامعات بوصفيها بيئة مناسبة لذلك، ومع التسارع النوعي لنظرية الاتصال بإساسها تقانة المعلومات والاتصالات وبروز استخدامات لشبكات التواصل الاجتماعي التي فعلت من الخدمة التعليمية من دون البعد المكاني لها، اصبحت نظرية الاتصال بشكلها المعاصر تتطور اكبر من تطور الخدمة ذاتها وبذلك تبرز هناك حاجة لتحول الخدمة التعليمية الى المعرفية بحيث تتيح لكل شخص امكانية الاستفادة من الخدمة للجامعات لاسيما في بروز مفاهيم الخدمة الذاتية. وبذلك، لكي تنجح الجامعات في التحول نحو الخدمة المعرفية ضمن سياقها الذاتي هي بحاجة الى شراكات فاعلة مع المجتمع تتعامل مع هيأته من جهة التي هي الاخرى يوفر لها السياق ذاتي للخدمة ضمن كلا المفهومين المؤسسي والفردي الاستفادة من الخدمة المعرفية وحتى تلك الجماعات غير الرسمية كالعائلة للتحول بالمجتمع نحو المجتمع المعرفي الذي هو بحاجة الى دور فاعل للجامعات وتغير مفهوم الخدمة والادوات اللازمة لذلك.

المحور الأول : الإطار المنهجي

أولاً : مشكلة البحث : عبر مفهوم الشراكة المجتمعية عن الإرتباط الكامل لمؤسسات المجتمع مع الجامعات تخطيطاً ، وتنفيذاً ، ومتابعةً ومساءلةً عن الأداء وتقويماً.وتتطلب الشراكة الناجحة مزيداً من التعاون بين الجامعة والمؤسسات بكافة أشكالها من العائلة بوصفها نواة المجتمع وصولاً الى المؤسسات العالمية من أجل تلبية احتياجاته المتنامية والمتغيرة باستمرار ، وعليه يمكن تقديم الأسئلة الآتية في محاولة للتعبير عن مشكلة البحث:

1. هل يمكن ان تستخدم نظرية النظام المفتوح في تطبيق الشراكات المجتمعية؟
2. تتوافق متغيرات النموذج المقترح بمتغيراته الفرعية مع الابعاد التنظيمية والاستراتيجية للجامعة؟
3. يحقق النموذج المقترح شراكة مجتمعية فاعلة؟

ثانياً: أهمية الدراسة : يمكن اجمال اهمية الدراسة في الآتي:

1. **الأهمية النظرية،** اتساع مفاهيم الفكر الاستراتيجي نحو البعد المجتمعي ضمن اصول معرفية مما يعزز ادوات الاستخدامات لأدبيات الفكر الاستراتيجي نحو تفعيل تنمية المجتمعات .
2. **الاهمية الميدانية،** ايضاح الفئات والوحدات التنظيمية التي ينبغي ان تتعامل معها الجامعة لتحقيق شراكة مجتمعية.
3. **الأهمية المجتمعية،** تفعيل دورة المعرفة والتعلم المجتمعي مما يوفر ارضية ملائمة لكل برامج التنمية اللاحقة.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

1. بيان الدور المعاصر للجامعات في الوقت الراهن ومدى إسهامها في تحقيق كفاءة وفاعلية المجتمع.
2. التحقق من استخدام نظرية النظام المفتوح في تفعيل تطبيق الشراكة المجتمعية.
3. تشخيص مدى جاهزية جامعة اربيل التقنية في تبني النموذج المقترح للشراكة المجتمعية

رابعاً : فرضيات البحث : صياغة إنموذج يعكس العناصر اللازمة لإقامة علاقة الشراكة المجتمعية بين جامعة اربيل التقنية والمجتمع ضمن نظرية النظام المفتوح.

خامساً: مجتمع البحث وعينته : شملت عينة الدراسة مجلس الجامعة مع مدراء الاقسام في الجامعة التقنية أربيل والبالغ عددهم 12 فرداً وهم مثلو مجتمع البحث بسبب الحصر الشامل للعينة.

المحور الثاني : الإطار النظري

أولاً : مفهوم الشراكة المجتمعية:يمثل الظهور الاول للشراكة في القاموس سنة 1987 إذ عرفت " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين " ويمكن الاشارة اليه على أنه يمثل كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها," (ندى 2011 ،1)أما الشراكة المجتمعية فإنها مصطلح يشير في أهم مدلولاته إلى ما يمكن أن تقدمه المؤسسات التعليمية للمجتمع ففي ظل الطرح الفلسفي لمفهوم الشراكة المجتمعية تتحول مؤسسات التعليم إلى قنوات للتغيير والتحول الاجتماعي ، وتأتي الجامعات في مقدمة المؤسسات التعليمية التي تؤدي دوراً بارزاً في تفعيل مفهوم الشراكة المجتمعية ومضامينها تعرف الشراكة المجتمعية على أنها الخدمات التعليمية والتدريبية التي تقدمها الجامعات

للأفراد وقطاعات المجتمع المحلي المختلفة من غير طلابها من خلال تنظيم معين.(السلطان ، 2005، 8) ، وينظر لمفهوم الشراكة المجتمعية على أنه إرساء شراكة حقيقية مع المجتمع تؤثر وتتأثر لبناء توازن مجتمعي قوامه القيم الإنسانية، وعماده الروح التطوعية وصناعة المستقبل.وكذلك تمثل الشراكة المجتمعية كل ما تقدمه الجامعات من نشاطات وخدمات تتوجه بها أصلاً إلى غير منتسبيها من طلاب أو أعضاء هيئة التدريس من أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته ... وكل ما تقدمه الجامعات من دورات تدريبية واستشارات وبحوث علمية وبرامج تثقيفية لخدمة أبناء المجتمع.(السنبل ،ونور الدين ، 1993 ،33) وعرفها (أنور ،2007 ،22) بأنها " الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكة فعالة وإيجابية من مؤسسات المجتمع و تضافر الجهود الأهلية والحكومية لتقديم تدخلات و مساهمات عينية و غير عينية لإحداثتحسين في جودة التعليم" وينظر(Streeting & Wise,2009,2) إلى الشراكة المجتمعية من وجهة نظر مغايرة تركز على الطلاب باعتبارهم شركاء أساسيين في إنتاج المعرفة والمهارات التي تشكل مخرجات التعلم المقصودة بهم في البرامج الدراسية. وبالتالي تعطى للطلبة المسؤولية عن بعض الأعمال المعنية، فهم ليسو مجرد متلقين سلبيين للخدمة التعليمية بل شركاء أو منتجين أو زبائن، أو مجتمع تعلم أو حتى متدربين.

ثانياً : أهمية الشراكة المجتمعية :تعد الجامعات اساس التقدم والتطور لكافة المجتمعات، وإذ تعكس درجة تقدم الدول نوعاً ما بدرجة تقدم جامعاتها، وهكذا فأن ملاحظة علاقة طردية بين تطور الجامعات ومجتمعاتها وهكذا فأن الاهمية تنعكس عن طريق تجويد العملية التعليمية التي ستنعكس لاحقاً في المجتمع وتنمية المجتمع عن طريق البرامج التي تقدمها الجامعات حسب حلجة ورغبات المجتمعات ضمن معطياتها الشخصية أو متطلبات تطورها عالمياً، إذ توفر الشراكة المجتمعية فرص لذلك عن طريق منافذها التنظيمية التي تعمل على زيادة التفاعل مع المجتمعات في ظل تنامي المتطلبات العالمية للمجتمعات لتضعها ضمن معاييرها وبذلك تتزايد أهمية الشراكات لتحقيق ذلك .(صبري ، وعبد المعتمد، 2011 ،2)

ثالثاً: أهداف الشراكة المجتمعية :اضحى المجتمع في ظل بيئة العولمة بحاجة الى مزيد من التفاعل والتعاون مع الجامعات ، إذ ما أرادت تحقيق المعايير العالمية للأداء وجودة حياة المجتمع، واسهم في ذلك التسهيلات التي تقدمها تقانة المعلومات والاتصالات بتطوراتها المتمثلة بالوسائل الاجتماعية التي فعلت من التعامل الفردي، وفي إطار ذلك نعرض بعض الأهداف التي تسعى الشراكة المجتمعية لتحقيقها: **(الرملي ،2010، 3)**

1. تعليم الطلاب ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع ، وإشراكهم في علاقات المجتمع وشئونه للتعرف على قضاياه ومشكلاته.
2. العمل على تحسين جودة التعليم وانتشاره نحو عمومية المجتمع وليس لفئة محددة.
3. مد جسور الثقة بين المجتمع والجامعات مما ينعكس على التوعية بأهمية الجامعات لدى فئات المجتمع ببنائه.
4. يمثل المجتمع مدخلات العملية التعليمية من خلال افراده وافكارهم وتحدياتهم وفي الوقت ذاته يمثل اداءه النتائج التي يطلبها المجتمع لتنميته وهو ما تحققه الشراكات المجتمعية.
5. تهدف الشراكات المجتمعية الى توجيه عمل الجامعات خاصة في اطار التكامل المحلي والعالمي للأسواق مما يجعل من عمل الجامعات متوافقاً مع هذا التكامل .
6. تقديم افكار قد توفر تغيير في فلسفة اداء الفرد في المجتمع كإبراز حالة العمل التطوعي بوصفه مدخلا لاستثمار الطاقات الشابة وما يحقق ذلك من فائدة للمجتمع.
7. توفير الخبراء للنهوض بالتعليم.
8. إبراز أهمية العمل الجماعي لدى أطراف الشراكة.

هذا ومن بين أهم ما تحققه الشراكة المجتمعية هو بناء مخزون من الموارد لاستخدامها من قبل المجتمعات أو المنظمات التي دخلت في الشراكة المجتمعية أو الراغبة في الشراكة مع أعلى المؤسسات التعليمية . (Hanssmann & Grignon ,2006 ,2)

رابعاً: مفهوم الجامعة ووظائفها:هي مؤسسة للتعليم العالي تمنح خريجيها شهادات أو اجازات أكاديمية بما في ذلك الدراسات العليا ، وكلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع ومن كلمة جامع أيضاً التي تطلق على مساجد الجمعة ، حيث يجتمع الناس فيها في حلقات لتلقي العلم والحوار إلى جانب الصلاة والاعتكاف.(مركز الدراسات الاستراتيجية ،1428 ،3).

وتتمثل الوظائف التي تتم ممارستها داخل الجامعة بالاتي:

1. البحث العلمي
2. التدريس
3. خدمة المجتمع

ويحد الفصل بين هذه الوظائف من درجة تطوير شراكة الجامعات المجتمعية ويقلص من أدوارها ، ذلك انه لتطور مفهوم هذه الشراكة لابد لنا أن ننظر إلى أن هذه الوظائف نظرة متكاملة ،وبان البحث والتدريس هي في صميم مجالات الخدمة في الجامعة.

خامساً : مجالات الشراكة المجتمعية :تتعمد برامج وأنماط الشراكة المجتمعية، انطلاقا من شمولية المفهوم وتنوعه ، ويخضع ذلك حتما لتطور حاجات المجتمع وتعتقد مشكلاته وبينما ينظر بعض الباحثين الى انماط الخدمات والبرامج التي يمكن ان تقدمها الجامعات للمجتمع بصورة واسعة ،يجنح البعض الاخر الى تحديدها.

إلا أن ديناميكية العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع يتحدد من خلالها الأدوار التي تعد الأكثر وضوحاً وشمولية وتتمثل بالآتي:

1 .تقديم الاستشارات وتوفير المعلومات والمعونة الفنية للأفراد والحكومات والمؤسسات الاجتماعية في المناطق المجاورة وللهيئات التجارية وذلك نحو المشكلات التي تملك الجامعة القدرة على ايجاد الحلول لها.

2. اجراء البحوث التي تستهدف الحلول للمشكلات العامة سواء عن طريق الوحدات الجامعية الرسمية او المراكز العلمية بها او اعضاء هيئة التدريس أفرادا او جماعات.

3.عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التدريب قصيرة الاجل واعادة التأهيل وغير ذلك من برامج التدريب وتنمية الافراد وزيارة خبراتهم.

ويضاف الى تلك الادوار ما تقوم به الجامعات من خدمات الارشاد والتوعية في المجلات الاجتماعية والصحية والثقافية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والامكانات التالية:

1. **النقد الاجتماعي** :تنظر المجتمعات باستمرار الى النخب الجماعية من اعضاء هيئة التدريس بكونهم خبراء في المجالات المعرفية المختلفة. وتتميز الجامعات على الدوام باستقطابها القدرات والكوادر البارزة على المستوى المجتمعي ، وهو الامر الذي يجعل منها بيئة قادرة على تفعيل النقد والتطوير لأداء المجتمع بمجالاته الاقتصادية، السياسية، التكنولوجيا وعلاقة المجتمع بالمنظمات الدولية.
2. **التعليم المستمر**: ويندرج تحت ذلك ما تقدمه الجامعات لا فراد المجتمع ومؤسساته من برامج تعليمه ودورات تدريبه اعادة التأهيل والتدريب على راس العمل. وينطوي تحت مفهوم المستمر ،تعليم الكبار والتعليم مدى الحياة، وتعليم المجتمع المحلي . وقد حظي التعليم المستمر بعناية كبيرة من قبل الجامعات.

3. **البحوث التطبيقية :** وهي البحوث الموجهة لحل مشكلات قائمة في المجتمع المحلي ، وتتميز بكونها تحمل جوانب عملية تطبيقية ويستغرق اجراؤها وقتا اقل من البحوث الاساسية، كما ان تكلفة انتاجها اقل من البحوث النظرية الاساسية وغالبا ما تؤدي هذه البحوث الى حلول واقعية اذا ما كانت هناك ثقة متبادلة بأهمية الجامعات ودورها في خدمة المجتمع.

4. **الاستشارات** :تمثل الاستشارات التي يتولى تقديمها اساتذة الجامعات لمؤسسات المجتمع وافرد في مختلف التخصصات ركيزة مهمه في بناء الشراكة المجتمعية وتحقيق نوع من التكامل والتعاون بين الجامعة والمجتمع. وتتنوع الاستشارات التي تقدمها الجامعة بتنوع تخصصات اعضاء هيئة التدريس فيها .

سادساً : محددات تنمية وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي من منظور الشراكة

تقف العديد من الصعوبات أمام تحقيق علاقة قائمة على الشراكة المجتمعية ويتمثل التحدي الأساسي في هذا المجال الفرق بين السلطة التي تمتلكها الجامعة وسلطة المجتمع بمنظماته المختلفة (Hanssmann & Grignon ,2006,1).

تواجه الجامعات العربية في الدول المتخلفة على وجه الخصوص بعض التحديات والمحددات التي تقف أمام عدم قدرتها على تحقيق التنمية والتطوير ،ويرى (باداركو ،د ت ، 28)أن السبب في ذلك يعود إلى ثلاثة أسباب جوهرية تتمثل في الآتي :

1. **السرعة المعلوماتية :** تميز العقد الحاضر بتسريع وتيرة الاهتمام بثقافة البحث العلمي لعمومية الاشخاص وحصل ذلك عن طريق تسارع التقدم المعلومات الذي ربما يذهب نحو اللحظية على وفق مايعرف بالوقت الحقيقي للمعلومة، من هنا تزداد الفجوة خارج النظر الى الوقت الذي اصبح عاملا حاسما لتطور المعلومة وموضوعيتها، لذا على الجامعات ان تتابع وقت المعلومة من جهة وموقفية الاستخدام الذي ربما يجعل من استخدام المعلومة القديمة امرا ضروري لموقفية التعامل مع البيئة.
2. **الدعم المالي :** تتباين الدول في حجم تخصيصاتها للبحث العلمي ، فالدول المتقدمة تقف على المرتبات الاولى لذلك في حين نجد الدول العالم الثالث تعاكس تلك المرتبة، وتشير تقارير الجودة في التعليم الى تقدم بعض الدول ومنها قطر وقد يكون احد اهم دوافع ذلك هو زيادة التخصيص الموجهة اذ قد تكون هناك تخصيصات ولكن غير موجهة في حين تمثل الاولى اسهام لزيادة المراتب العلمية للجامعات.
3. **زيادة الفجوة بين الجامعات وسوق العمل :** تؤشر ضعف العلاقة والشراكة بين الجامعات والمجتمع الى ابراز حالة المعرفة النظرية عن المعرفة التطبيقية،

وهي من المشاكل التي تجعل من التعليم كلفوي اكثر مما هو نفعي وبذلك تجسير هذه الفجوة تعمل على تأهيل خريجي الجامعة وتقديم شراكات ذات نموذجية في اسواق العمل من خلال الممازجة بين كل من المعرفة النظرية والتطبيقية وهو مايشير الى امتلاك المهارة من العملية التعليمية ولهذا اتجهت الكتابات نحو صناعة التعليم لتجسير حجم الفجوة وتفعيل كل من اداء السوق والجامعات.وتحدد (Holande ,2005) أهم السمات التي من الضروري توافرها لإقامة الشراكات للجامعات، وهي على النحو الاتي:

1. تتضمن التوجهات الاستراتيجية للجامعات شراكاتها المجتمعية.
2. عمل اتفاقيات مع المنظمات الصناعية والدخول في بيئة عملها من يحقق اداء عالي للمنظمات.
3. انشاء وحدات لتسويق افكار البحث العلمي لها.
4. تقديم بعض المبادرات التي تسهم في نقل معرفتها الفنية للمجتمع ضمن دورات مجانية لبعض التطبيقية الحديثة.
5. اعتماد برامج تحفيزية للكادر التدريسي الجامعة بمايحقق امثلية لخدمة التنمية المجتمعية.
6. وضع الية عمل مع المنظمات الدولية وممارسة دور الوسيط مما يحقق فائدة للمجتمع المحلي من هذه الالية.

رابعاً: جاهزية الجامعات لتطبيق الشراكة المجتمعية الناجحة:حققت الجامعات في الدول المتقدمة نجاحاً متميزاً في مجالات الشراكة المجتمعية وهذا النجاح مبني بالأساس على قيامها بتوفير المتطلبات الضرورية اللازمة لتحقيق الشراكة ، وهناك تجارب يمكن تأشيرها من تجارب الجامعات في الدول المتقدمة بهدف الإستفادة منها وجعلها متطلبات ضرورية في تطوير تعليمنا الجامعي ليكون مهيئ لإقامة الشراكة المجتمعية ما يأتي: (عيد ، 2003)

1- التحول النَّوعي في أدوار الجامعة :تمارس الجامعة دورين أساسيين في مسيرتها العلمية هما "التعليم والبحث" ،و إن إقامة الشراكة المجتمعية تستلزم تحول الجامعة نحو الاتصالات ذات الاتجاهين من والى المجتمع خاصة في ظل التزايد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبذلك تزداد مساهمة الجامعات في خدمة المجتمع.

2- **هيكلة التخصصات العلمية** : اسهمت برامج الجودة العالمية الى فرض تحديات جمة على الجامعات ولعل في مقدمتها تخصصاتها العلمية وتغييرها بما يحقق التؤامة المثلى مع المجتمع، حيث اتجهت العديد من الجامعات الى تحديد تخصصاتها وفق معطيات سوق العمل اولا والتوجه نحو التنمية مما يوجه دور الدولة لدعم اسواق ناشئة وتحقيق الفوائد المرجوة منها، الامر

الذي يفعل المراكز البحثية وطبيعة المجلات العلمية والتغذية المعرفية اليومية.

3- **إقامة تحالفات مع فئات المجتمع،** تعمل معايير الاداء الرئيسة على قياس مستوى التفاعل مع المجتمع وخدمته ليس عن طريق ماتبادر به الجامعات ولربما مايطلبه المجتمع منها وهو الامر الذي يتوسع بمفهوم الخدمة الذاتية self– service التي تمكن الافراد من الحصول على حاجاتهم ورغباتهم من الجامعات .

4- **التَّغير في ادوار الهيئة التدريسية:** ممارسة التعاون والشراكات مع المجتمعات يبرز اهمية تغيير ادوار الهيئة التدريسية، وهنا يبرز التساؤل الاتي : **ماهو دور أعضاء الهيئة التدريسية تجاه المجتمع؟** وهنا يبرز ضرورة التفاعل خارج حتى اوقات العمل الرسمي في ظل ماتتيحه وسائل التواصل الاجتماعي من عرض محاضرا او الاستفسار حتى وان كان ذلك محدد باوقات طالما انه يحقق الهدف الذي تروم عملية الشراكة تحقيقه .

5- **طبيعة استراتيجية التنمية المتبع في الدول المتقدمة** عمل على ايجاد مداخل للشراكات كنتيجة اضطرارية للمجتمعات لاقامة شراكات مع الجامعات والاستفادة من نتاجها المعرفي، ،إذ يحدد (عامر 2007) أن الاهداف الرئيسة للجامعات تتمحور على النحو الاتي

أ- أهداف معرفية : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .

ب- أهداف اجتماعية : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

وبذلك يصبح نمط التنمية مرتبط ارتباطاً وثيقا بأهداف الجامعات وهو الامر الذي يعد جزء من نتائج تقييم أداءها واستراتيجياتها ممايحقق على نحو فاعل الشراكات المجتمعية ومن دون ذلك يبقى الامر متعلق بالمبادرات التي ربما تتغير بتغيير الادارات ونحوها.

النموذج المقترح :

يتضمن النموذج تبني مدخل نظرية النظام المفتوح من حيث أن المنظمة كيان يعمل في البيئة الخارجية ويتفاعل مع متغيراتها ، من خلال العناصر التي يتكون منها هذا النظام وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية، فضلاً عن الهدف البحثي المتمثل بإقامة علاقة شراكة مجتمعية لذا سيوضح النموذج من حيث عناصره من جهة واسباب اعتماده بمتغيراته ضمن معطيات العراقية من جهة ثانية.

اولاً: عناصر نموذج الشراكة المجتمعية وفق النموذج المقترح

1. **المدخلات** : تتضمن المتطلبات اللازمة لتنفيذ الشراكة المجتمعية وتشمل تحديد أهداف الشراكة المجتمعية بوضوح ،وتأسيس رؤية مشتركة بين الأطراف المتعاونة مجتمعياً،

وتحديد القيم المشتركة بين الأطراف، وتحديد ما تمتلكه الجامعة والمؤسسات المشتركة معها من موارد بشرية تتمثل بالطلبة الذين لديهم أفكار بحثية مجتمعية وأعضاء الهيئة التدريسية الذين لديه مصالح في التعامل مع القضايا المجتمعية وقيادات المجتمع المحلي، وموارد مالية تسهم في استدامة الشراكة وموارد معلوماتية تعكس ما تمتلكه الأطراف المتحالفة في الشراكة من بيانات ومعلومات ومعارف تخدم أهداف الشراكة المجتمعية فضلاً عن الموارد المادية التي تمتلكها أطراف الشراكة.

2. **العمليات** : وتتضمن علاقات التعاون المتبادل القائمة على الثقة والاحترام المتبادل ، مشاركة مختلف قطاعات الدولة من منظمات حكومية وأهلية ومنظمات المجتمع المدني مع الجامعة ، وجود عمليات الاتصال التي تؤمن تبادل المعرفة بين الأطراف وإدارة الموارد المختلفة، عمليات التوجيه واتخاذ القرار ، عمليات التدريب والتعلم التي تخدم أهداف الشراكة المجتمعية.
3. **المخرجات** : قياس وتقييم الأساليب والنتائج والأهداف المتحققة من الشراكة المجتمعية.
4. **التغذية العكسية** : ردود فعل أصحاب المصلحة ، استدامة عمليات الشراكة ، والشروع في التغيير .

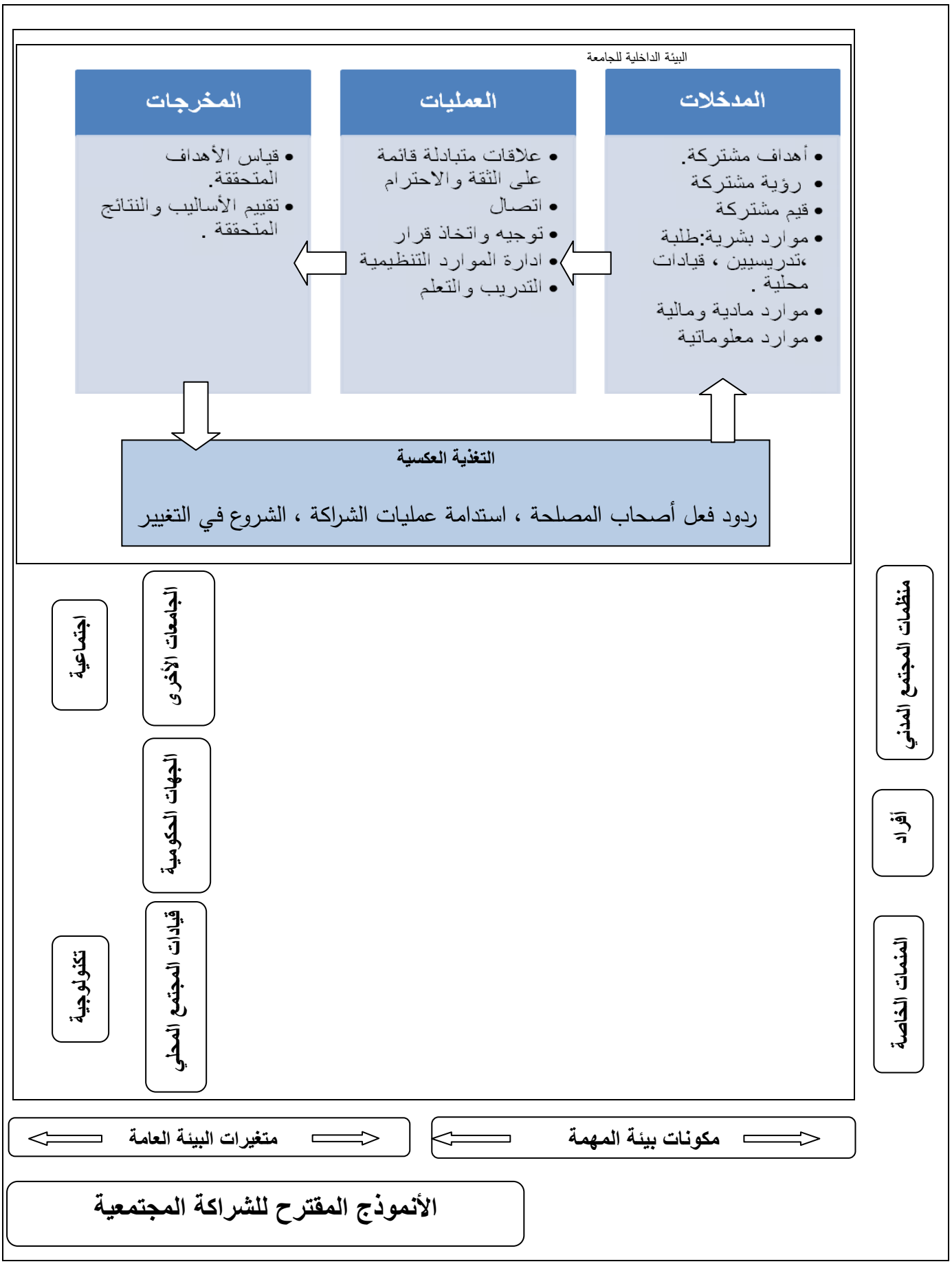

الأنموذج المقترح للشراكة المجتمعية

ثانياً: تأصيل متغيرات النموذج

استناداً الى ماسبق فأن النموذج المقترح تم إعداده فكرياً استناداً إلى نظرية النظام المفتوح ، إلا أن المتغيرات الواردة فيه تم طرحها من قبل بعض الكتاب والباحثين وفق ماهو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1) متغيرات نموذج الشراكة

المتغيرات	الباحثون
الهدف ، قادة المجتمع، الجامعات الأخرى	Holland Barbara et al . 2005
الهدف ، العملية ، القيادة ، التوجه.	Harkavy Ira 2004
الهدف ،التوجيه ،القيادة ، المشاركة ، الطلبة ، التدريسيين	Mallory Brace L. 2005

المصدر : اعداد الباحثان

ثالثاً: تقييم النموذج عملياً

بدءاً، نعرض في الجدول الاتي وصف لتقييم المستجيبين حول النموذج المقترح وعلى النحو الاتي :

الجدول (1)وصف اراء المستجيبين على النموذج المقترح

مكونات النموذج	الاتفاق		عدم الاتفاق	
	ت	%	ت	%
مكونات البيئة العامة	12	100	0	0
مكونات بيئة المهمة	12	100	0	0
المدخلات	12	100	0	0
العمليات	8	66	4	34
المخرجات	12	100	0	0
التغذية العكسية	12	100	0	0

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

عرض النموذج على السادة أعضاء مجلس الجامعة اللذين قدموا بعض الملاحظات عن قنوات التفاعل مع المجتمع من ضمنها **وحدات العلاقات العامة ومكاتب التعليم المستمر وعملية التسويق البحثي،** وهي تقع ضمن العمليات وتحديداً ضمن فقرة العمليات، وعلى نحو عام اشرت نتائج اطلاعهم عن إمكانية تطبيق النموذج بعد الاخذ بنظر الاعتبار الاشارات المشار اليها (بذلك تقبل الفرضية) وهو بذلك يؤشر مايلي:

1. استيعاب الهيكل التنظيمي بأبعاده للجامعة متغيرات النموذج وهو مايؤشر إمكانية تنفيذه.
2. عمومية النموذج مطلباً مهماً لاستيعاب طبيعة الشراكة التي سوف تحدد نم التعاون والاتصال فيما يخص بعد العمليات في النموذج.
3. التفاعل مع المجتمع من خلال قنوات الاتصال الثنائية من والى ، وبهذا تقبل فكرة المشاركة من العاملين والمجتمع على حد سواء.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. نجاح نظرية النظام المفتوح في إقامة الشراكات المجتمعية للجامعات عموماً واربيل التقنية خصوصاً، وجاء ذلك من التقييم العملي للنموذج الذي بالتأكيد يشير تفعيل تطبيقه.
2. أشرت قبول المتغيرات ضمن النظرية الا انها بحاجة الى تحديد قنوات الاتصال، وهو الامر الذي يبرر عمومية النموذج ليستوعب متغيرات جامعة عن سواها .
3. تفعيل التواصل مع المجتمع وبذلك يعد التحول نحو الجامعة المستندة الى الرقمنة امر ضروري في تفعيل اليات تطبيق الشراكات المجتمعية.
4. نجاح أغلب الشراكات المجتمعية في البلدان الاجنبية كان محطه التنمية المستدامة التي تشهدها تلك الدول ، الأمر الذي ساعدها على اكتساب خبرة المشاركة التي انعكست على ثقافتها ومناخها المنظمي، وبذلك يوفر تطبيق النموذج فرصة لتحقيق هذه الفوائد الجمة.
5. ارتبط استيعاب النموذج بطبيعة تخصص الكلية وطرديا مع الموقع الوظيفي، ومرد ذلك الى الخبرة والمعرفة الذاتية لهم على الرغم من اجماعهم على أهميته.

ثانياً: التوصيات

1. لكي تنجح الشراكات المجتمعية فان الامر بحاجة الى إجراء تقييمات شاملة بما ينعكس على اليات عملها وتغييرها بما يخدم الشراكات الفاعلة.
2. عندما تنطلق الجامعة في خططها من مدخلات نابعة من حاجة سوق العمل فان أهدافها في تبني الشراكة المجتمعية ستحقق بفاعلية وكفاءة ، لأن مخرجاتها توف تكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل.
3. من الضروري تعزيز فلسفة التعليم العالى بمضامين الشراكة وما تحققه من منافع لها ولجميع الأطراف ذات العلاقة ، ويتطلب تعزيز تلك الفلسفة في الخطط الدراسية للكليات والأقسام ، وفي المحتوى الدراسي لمقرراتها العلمية وآليات البحث العلمى فيها.

4. تحتاج الجامعة إلى نوع من التوأمة مع الجامعات العالمية ذات الخبرة الواسعة في برامج الشراكات المجتمعية مما يفعل ويعجل من تطبيق هذا النوع من الشراكات.
5. اقامة الندوات لغرض اشاعة الثقافة الخاصة بالشراكات مما يحقق أهدافها على افضل وجه ممكن.

المصادر

1. الرملي ، محمد (2010)،**الشراكة المجتمعية** ، الرملي للتربية والتعليم والتنمية البشرية ، القاهرة .
2. السلطان ،فهد بن سلطان،(2005)، **المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة**،مكتب التربية العربي لدول الخليج ، بيروت.
3. السنبل، عبد العزيز، و نور الدين ، عبد الجواد ،(١٩٩٣)، **الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض .
4. جرجس، أنور. (2007)، **المشاركة المجتمعية و التعليم المجتمعي** مجلة المعلم .www.almualem.net
5. جوزيف باداركو، **حلقة المعرفة: كيف تتنافس الشركات من خلال التحالفات الاستراتيجية** ،إصدار المؤسسة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة.**www.edara.com**
6. عيد ، يوسف سيد محمود ،(2003)، **اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي**، جامعة القاهرة .
7. عامر ، طارق عبد الرؤوف ، 2007، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، alhadidi.files.wordpress.com**
8. De la Garza & Others; "**Teaming Up: Higher Education – Business partnerships and Alliances in Noth America**".; the North American Leadership Seminar; Business and Higher Education in North American : Creating New Alliances, Nov. 1997, Mexico.
9. Holland, B.A.; **Characteristics of Engaged Institutions and Sustainable Partnerships, and Effective Strategies for Change؛**
10. Penny A. Pasque et al ,(2005), **Higher Education Collaboratives for Community Engagement and Improvement**, by the National Forum on Higher Education for the Public Good.
11. **Hanssmann Chris ,& Grignon Jessica,(2006) ,Community-Higher Education Partnerships: Community PerspectivesAnnotated Bibliography ,Community-Campus Partnerships for Health www.ccph.info.**
12. Streeting, Wes & Wise, Graeme,(2009), **Rethinking the values of higher education consumption, partnership, community**? The Quality Assurance Agency for Higher Education QAA ,National Union of Students.